

إلغاء قيد على الإعلام العراقي ضمن حزمة من القوانين تحتاج التعديل

منظمات معنية بحرية الصحافة وتقابيلن أبداً تحفظهم عليه، مشيرين إلى أنه لا يلغى قوانين النظام السابق بل يعيد تفعيلها.

والاعتراض الأبرز يتعلق بأن ما سُرع من قوانين بعد عام 2003 من بينها "قانون حماية الصحفيين"، جاءت لتفصيل قوانين النظام السابق.

وقال رئيس جمعية الدفاع عن حرية الصحافة مصطفى ناصر إن "القضية لا تتعلق فقط بترك قوانين النظام السابق فاعلة فحسب، بل ذهب الفاعل السياسي إلى إنتاج قوانين جديدة تعيد العمل بها، كما حصل مع ما يسمى بقانون حماية الصحفيين"، وأضاف أن "واحدة من مواد هذا القانون تنص على عدم جواز التعدي على معدات الصحفي وأدواته إلا بحسود القانون، ما يعني تفعيلاً للتشريعات التي تعود إلى الحقبة الدكتاتورية".

ويشير خبراء في القانون إلى أن الدولة العراقية تعتمد على المادة 130 من الدستور في التمسك بالقوانين التي تقوّض حرية التعبير عن الرأي، والتي تنص على أن "بقاء التشريعات النافذة معمول بها، ما لم تلغ أو تعطل، وفقاً لأحكام هذا الدستور"، إلا أنها تتعارض مع المادة 13 من الدستور، التي تقضي بعدم جواز سن قانون يتعارض مع هذا الدستور، بالتالي تعد هذه القوانين باطلة.

وكانت مواد جرائم النشر في قانون العقوبات لعام 1969، تحديداً المادتين 225 و226، عُلق العمل بهما في فترة الحاكم المدني الأميركي للعراق بعد عام 2003، إلا أنها فعلت مرة أخرى بعد عام 2007. ويرى إعلاميون أن الإرادة السياسية تريد الإبقاء على القوانين الموروثة للترويج بالسجن تحت عناوين مختلفة، لتخفيف صناع الرأي العام والصحافيين، إضافة لإرهابهم بأن تلك القوانين ستكتمهم من قمع أي انتفاضة ضدهم.

وشبكات الفساد المنتشرة في العراق، خصوصاً وأن التاكيد من صحة الوثائق أمر خاص بالقضاء والجهات التحقيقية، وليس المؤسسات الإعلامية.

وقال الصحفي محمود النجار في تغريدة على حسابه في تويتر، "يريدون من الصحفيين أن يصوروا المهرجانات، ويعرضون تقارير عن عالم البحار، ويفرضون قوانين مستبدة تجبر على الابتعاد عن الملفات الساخنة التي تتعلق بالفساد، والقضايا الحساسة، والسلاح المنفلت وانتهاكات الميليشيات".

ويعتبر إلغاء هذا القرار بمثابة انتصار صغير للصحافيين والوسط الإعلامي، في حين أن الانتصار الحقيقي يكون بتعديل القوانين المقيدة لحرية الصحافة والإعلام في البلاد.



محمود النجار
يفرضون قوانين مستبدة تجبر على الابتعاد عن الملفات الساخنة

وتناقض مواد قانونية عدة متعلقة بجرائم النشر مع المادة 38 من الدستور العراقي التي تكفل حرية التعبير، لذلك يطالب خبراء إعلام بتغيير تلك القوانين التي توفر منافذ لقمع الحريات في الوقت المناسب.

ويعرض صحافيون وحقوقيون على استمرار اعتماد القضاء العراقي على قانون المطبوعات لعام 1967 ومواد جرائم النشر ضمن قانون العقوبات لعام 1969 وقانون الأفلام والمصنفات السينمائية لعام 1973، فضلاً عن قانون وزارة الإعلام المنحلة لعام 2000 وغيرها من القوانين.

وأصدر البرلمان العراقي عام 2011 تشريعاً يحمل اسم "قانون حماية الصحفيين"، كقانون جديد يحمي الحريات الصحافية، إلا أن رؤساء

بغداد - أصدر مجلس الأمناء في هيئة الإعلام والاتصالات العراقية الأربعة، قراراً بإلغاء التعميم الصادر للمؤسسات الإعلامية بخصوص اختيار الضيوف في البرامج الحوارية، بعد موجة انتقادات طالت القرار الذي اعتبر تكميماً للأفواه وتضييقاً على وسائل الإعلام، وأصدرت هيئة الإعلام والاتصالات، في وقت سابق، معايير وشروط يجب توفرها في ضيوف القنوات الفضائية العراقية. أبرزها استضافة ذوي الاختصاص والكفاءة العالية ومن له القدرة على تدارك المواقف الحرجة وعدم الوقوع في الأخطاء التي تؤدي إلى تازيم الوضع السياسي والأمني وحتى الاجتماعي.

وطالبت بتجنب دعوة أفراد أو جهات "محظورة دستورياً وقانونياً أو مدانين وفق أوامر قضائية"، مشددة على "عدم السماح لضيوف البرامج بطرح الحوارات التي تشكل تهديداً للنظام الديمقراطي في العراق وتساهم في تعطيل الانتخابات". وانتقد صحافيون وإعلاميون هذا القرار وأكدوا أنه يأتي قبل الانتخابات المزمع إجراؤها بعد حوالي شهرين، لمنع الحديث عن الفساد والمخالفات الانتخابية، والتأثير على الحملات الانتخابية لمرشحين لديهم شبهة فساد.

وأضافوا أن هيئة الإعلام والاتصالات تفرض نوعية الضيوف المسموح لهم الظهور في الإعلام، لتمنع طرح أي موضوع يمس النظام. وتضمنت قرار الهيئة بنوداً أثارت الجدل مثل "عدم تناول الوثائق السرية وغير المصرح بها من قبل الجهات المعنية فضلاً عن القضايا المعروضة أمام القضاء منعاً للتشويش على سير العدالة، والتأكيد على اتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من صحة المعلومات قبل طرحها".

وهذا البند اعتبره المتابعون بمثابة منغ لاي دور للإعلام في كشف عمليات

خروقات مهنية تعيق الإعلام التونسي عن أداء مهمته الإخبارية

مجلس الصحافة يطالب بفتح تحقيق مع التلفزيون الوطني



التلفزيون التونسي تَقَاعَس عن واجب الإخبار

البيات التعديل الذاتي التي نصت عليها كراسات الشروط والتي تحصلت بمقتضاها على الإجازة من الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري وهي الموقف الإعلامي والمواثيق التحريرية والتي في غيابها لن يتمكن الصحافيون من إدارة غرفة الأخبار والإنتاج وفق المعايير المهنية المتعارف عليها. ونوهت المجبري بأن "مجلس الصحافة سينطلق قريباً في مساعدة المؤسسات الإعلامية على إنشاء آليات تعديل ذاتي".

وحدث المجلس الصحافيين على الالتزام بواجب الحقيقة الذي نص عليه البند الأول من ميثاق نقابة الصحافيين التونسيين وميثاق الاتحاد الدولي للصحافيين حتى تكون الصحافة منظومة بديلة عن منصات الشبكات الاجتماعية وما تتضمنه من مضامين دعائية وتضليلية.

ودعا كافة الفاعلين السياسيين للكف عن التلاعب بالمؤسسات الإعلامية ومحاولة اختراقها أو ممارسة ضغوطات عليها. وفي هذا الإطار فإن على كل مؤسسات الدولة احترام دور الصحافة باعتبارها مؤسسة مستقلة ضرورية على غرار المجتمع المدني والأحزاب لتفعيل الانتقال الديمقراطي. كما طالب الأحزاب السياسية والمنظمات والمؤسسات العمومية والخاصة باحترام حق الصحافيين في البحث والتحقيق خدمة لحق الجمهور في الإعلام وحتى لا تكون الصحافة في خدمة الاستراتيجيات الانتخابية.

وأشار إلى أنه لا يمكن لملمح التونسيين في إقامة مجتمع ديمقراطي حر ومتنوع ومتعدد أن يتحقق دون صحافة قوية.

وتم إحداث مجلس الصحافة في سبتمبر عام 2020، في ظل تصاعد نسق انتشار الأخبار الزائفة وانتهاك أخلاقيات الصحافة، ويعمل على تعزيز أخلاقيات الصحافة وتمكين الجمهور من حقه في الحصول على المعلومة من خلال تعزيز حرية الصحافة في تونس.

ويتولى مساعدة المؤسسات الإعلامية على تركيز البيات لاحترام أخلاقيات المهنة، وتحسين التشريعات المتعلقة بقطاع الصحافة المكتوبة والإلكترونية. ويقوم مجلس الصحافة بدور محكمة الشرف للصحافيين ويسعى للدفاع عن حرية الصحافة، وضمان حق الجمهور في الحصول على المعلومة، واعتماد الممارسات الصحافية الجيدة، وتعزيز مبدأ "التعديل الذاتي" وأخلاقيات الصحافة بين الصحافيين والمؤسسات الإعلامية في تونس.

وتضم تركيبة مجلس الصحافة ثلاثة أطراف ممثلين عن الصحافيين وأصحاب وسائل الإعلام والمجتمع المدني. وتم اختيار أعضاء مجلس الصحافة من قبل النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، والجامعة التونسية لمديري الصحف، والنقابة العامة للإعلام التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة المركزية)، والغرفة النقابية لأصحاب التلفزيونات الخاصة، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان التي تمثل الجمهور في المجلس.

رصد مجلس الصحافة التونسي أداء وسائل الإعلام العمومية والخاصة في تغطية الأحداث بالبلاد بعد الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وخلص إلى أن الأداء شابه الكثير من المخالفات وعدم الالتزام بالواجب الإخباري تجاه الجمهور التونسي.

تونس - تعاملت وسائل الإعلام التونسية مع الأحداث السياسية المتتالية منذ الخامس والعشرين من يوليو الماضي، بعد إعلان الرئيس قيس سعيد عن عدد من "التدابير الاستثنائية"، بطريقة مرتبكة غلب عليها ضعف التغطية والتخلف عن الحدث.

وأصدر مجلس الصحافة في تونس الأربعاء بياناً أكد فيه أن الإجراءات الاستثنائية كانت لها تبعات بالغة، إذ تخض عنها سياق سياسي جديد تعمل فيه المؤسسات الإعلامية والصحافيون. وقال المجلس الذي يعتبر هيئة تعديل ذاتية، إنه بعد أن تابع تطورات المعالجة الإعلامية للأحداث، وجد أن جل وسائل الإعلام المرئية تخلفت عن مواكبة أحداث الخامس والعشرين من يوليو بالنقل والتعليق خاصة التلفزيون الوطني، مما دفع التونسيين إلى متابعة التغطيات التلفزيونية المباشرة عبر وسائل إعلام أجنبية وهذا ما يتناقض مع واجب الإخبار الذي التزم به هذه القنوات كمرقف عمومي.

وأعرب ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي عن استيائهم من أداء الإعلام التونسي الذي بدا هزلياً ومتواضعاً في تفسير رؤية التونسيين ونقل الواقع في حدث استثنائي. وواجه الإعلام العمومي انتقادات لاذعة واتهامات بالتعامل والولاء لبعض الأطراف السياسية.

ودعا مجلس الصحافة إلى فتح تحقيق مستقل بخصوص ما حصل بالتلفزيون التونسي يومي الخامس والعشرين والسادس والعشرين من يوليو من أجل معرفة سبب تخلف مؤسسة التلفزيون الوطني عن واجب الإخبار الذي التزم به كمرقف عام.

وقالت رئيسة مجلس الصحافة اعتدال المجبري لوسائل إعلام محلية إنه "أيا كان السبب وراء هذا التخلف فهو غير مبرر باعتبار أن مؤسسة التلفزيون الوطني هي مرفق عمومي يساهم المواطن بصفة مباشرة في تمويله".

ووفق بيان المجلس فإن القنوات التلفزيونية الخاصة هي الأخرى لم ترق إلى مستوى الحدث، وتخلف بعضها عن الدور في إخبار الجمهور والذي نصت عليه كراسات الشروط التي حصلت بموجبها على الترخيص.

وارتكزت المعالجة الصحافية في وسائل الإعلام التونسية على نقل مختلف مواقف وتصريحات الفاعلين السياسيين من الإجراءات الاستثنائية على المستوى الوطني والدولي، لكنها اكتفت بالنقل ولم تتجاوز ذلك إلى التفسير والتحليل والتحري.

وقد لاحظ المجلس عدة خروقات مهنية ومنها نشر الأخبار دون التحقق من مصداقيتها وغياب التوازن أحياناً في نقل مختلف المواقف. وأكد متابعون للشان التونسي أنه منذ الساعات الأولى لإعلان الرئيس



اعتدال المجبري
أيا كان السبب وراء تخلف التلفزيون التونسي فهو غير مبرر

كما تم المزج بين الرأي والخبر وهو ما يتناقض مع أخلاقيات المهنة بصفة عامة، وما تنص عليه مدونة المجلس لأخلاقيات المهنة.

ولم تستغل هيئات التحرير وفق التعديل الذاتي ووفق المواثيق والمعايير التحريرية ما أدى إلى تزايد الأخطاء الصحافية والأخبار الزائفة والإشاعات والتسريبات والمعلومات الجاهزة وصحافة البلاغات.

ويرى صحافيون أن المشهد الإعلامي في الفترة الأخيرة شابهته بعض النقائص والإخلالات بتأثير من لوبيات المال والسياسة. وعاش حالة من الخبط وغياب الرؤية الواضحة في العمل بالعديد من المؤسسات الإعلامية، فبعضها اختار الاصطفاف وراء جهة محددة لخدمة أجندات معينة، والبعض الآخر حاول البقاء في منطقة محايدة في انتظار ما ستؤول إليه الأحداث والأوضاع، بينما الإعلام العمومي "شبه غائب".

الإعلام الإيراني يكتفي بنصف الحقيقة عن الوضع الصحي في البلاد

كورونا بدأت في الانتشار في إيران منذ ثلاثة أسابيع. وخلال الأسبوع الماضي، فإن كل اختبار للفايروس أجريته جاء إيجابياً. إنها أسوأ وضعية منذ بدء انتشار الجائحة في إيران".

وأضاف "عندما يموت المرضى الذين أعالجهم، يسمح لي فقط بحساب المرضى الذين أجروا اختبارات إيجابية. وهو ما يعني أنه في حال وفاة 145 شخصاً بفايروس كورونا في يوم واحد فإن الإحصاء الرسمي سيتحدث عن خمسين وفاة كحد أقصى".

ويتلقى الناس في إيران أرقاماً مغلوطة من وسائل الإعلام منذ نحو عامين، كما يشاهدون صوراً غير واقعية عبر شبكات التلفزيون لمستشفيات، ولكن قدرة على التعامل مع الجائحة. ولكن هذه المعلومات تسبب في وفاة الناس، بحسب الأطباء الذين يقولون إن على وسائل الإعلام أن تكون صادقة حتى يفهم الناس أن الوضع خطير وأنه يجب عليهم اتخاذ تدابير وقائية بانفسهم حتى لا تنتقل إليهم العدوى وتزداد خطورة الوضع.

وأوضح أبتين "يجب عليهم أن يعلموا أنه في حال إصابتهم بالفايروس فإنهم سيتكونون لمصيرهم، وأنه ليس بآدينا شيء فعله لأجلهم".



معلومات منقوصة تعرض على المواطن الإيراني

وهي قائلة: "إلا أن الصور المعروضة من المستشفى تظهر مؤسسة مجهزة بشكل جيد".

وعرضت قنوات حكومية في مدن إيرانية أخرى تقارير تشير إلى الاكتظاظ ولكن بشكل هامشي، بينما عرضت صوراً تظهر المستشفيات وكأنها تعمل في وضع طبيعي دون أن تظهر المرضى الذين يتلقون العلاج في مرمرات المستشفيات وهو ما تؤكد فيديوهات الهواة على الإنترنت.

ويظهر مرضى يعالجون في الحديقة في مقطع فيديو التقطه هواة ونشر على وسائل التواصل الاجتماعي في الثالث من أغسطس اكتظاظاً في مستشفى "المسيح دانتسوري" في طهران الذي يصفه المسؤولون بأنه أكبر مؤسسة صحية تتولى علاج مرضى فايروس كورونا.

ويوضح فيديو آخر التقطه هواة في مستشفى الخليج الفارسي بمدينة بوشهر جنوب إيران مرضى يفترشون الأرض في أحد أروقة المستشفى.

وقال أبتين وهو طبيب يعمل في مستشفى عمومي في مدينة بوسط إيران (طلب عدم ذكر هويته لأنه لا يملك الحق في الحديث إلى وسيلة إعلام أجنبية) "إن الموجة الخامسة لجائحة فايروس

طهران - تقر وسائل الإعلام الحكومي في إيران بأن البلاد تمر بموجة خامسة من جائحة فايروس كورونا، فيما تقدم تغطية إخبارية لأوضاع مثالية بصور لمستشفيات هادئة ومجهزة بشكل جيد، وهو ما ينفيه ناشطون وعائلات المصابين والأطباء ويؤكدون أنه بعيد عن الحقيقة.

وينشر صحافيون وناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو مخالفة تماماً لما يعرضه الإعلام الإيراني، حيث تظهر المنصات الرقمية مصابين بالفايروس وهم يتلقون العلاج في حدائق المستشفيات ومواقف السيارات. ويتحدثون عن اكتظاظ كبير في المستشفيات ونفاذ الحاجيات الطبية الأساسية.

ونقل الإعلام الرسمي عن وزارة الصحة في إيران خبر وفاة 588 شخصاً خلال أربع وعشرين ساعة جراء إصابتهم بفايروس كورونا في رقم قياسي منذ بداية الجائحة في البلاد في شهر فبراير 2020. لكن الأطباء يقولون إن هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن الحقيقة منذ بداية الجائحة.

ويقول مراقبون إنه حتى بعد مرور عام ونصف العام، لم تضع الحكومة الإيرانية برنامجاً قيود واضحة لوقف تفشي الفايروس وفسحت المجال لرجال الإعلام الرسمية تعرض صوراً مغايرة تماماً.

وتكشف مقاطع فيديو تكسد المرضى فوق طاقة استيعاب المستشفى حيث تلقى بعضهم العلاج في حديقة المؤسسة الصحية. وحذر الأطباء في مدينة مشهد التي يبلغ عدد سكانها الثلاثة ملايين من أن الوضع أصبح خارج السيطرة.

ولكن تقريراً تلفزيونياً في قناة "مشهد إيريب" الحكومية عرض في الخامس من أغسطس تحدث عن مشهد مغاير تماماً. وبالرغم من أن التقرير اعترف أن طاقة استيعاب المستشفى بلغت مداها مع تصريح لأحد الأطباء يقول فيه "نحن الآن في الموجة الخامسة من الجائحة